مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

الجلسة **٦٩٩٥**

الأربعاء، ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة ديكارلو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد موسييف
	الأرجنتين	السيد رتيلو
	أستراليا	السيدة هِل
	الاتحاد الروسي	السيد إيلِييتشيف
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد كادانغا – باريكي
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ – هون
	رواندا	السيد سانا
	الصين	السيدة جيانغ هوا
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2013/384)

1338788 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2013/384)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/384، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض التقرير الحادي عشر للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/384). كما أغتنم هذه الفرصة لاطلاع المجلس على أخر التطورات في المنطقة دون الإقليمية.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة أمام مجلس الأمن، في ٢٥ يناير ٢٠١٣ (انظر S/PV.6911)، لا تزال منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية تواجه تحديات سياسية وأمنية متعددة، بما في ذلك التوترات ذات الصلة بالانتخابات في عدد من البلدان والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والقرصنة والأنشطة الإرهابية التي تعم المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ولا يزال الوضع الإنساني في المنطقة دون الإقليمية يتسم بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مواجهة تضاؤل التمويل.

وفي سياق التصدي لهذه التحديات، يواصل قادة المنطقة دون الإقليمية إظهار التزام كبير في العمل الجماعي لتحسين الأمن وتعزيز السلام والاستقرار في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى، مثل اتحاد نهر مانو. وبالإضافة إلى الجهود الجديرة بالإشادة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية وقادتها لمعالجة الأزمات في مالي وغينيا - بيساو، تشجع المنظمة الإقليمية إيجاد حلول سلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء فيها. ونتيجة لذلك، تم حل عدد من النزاعات الحدودية بين الدول الأعضاء في الجماعة أو يجري العمل في معالجتها بالوسائل السلمية.

وبشأن الوضع في مالي، عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عن كثب مع الجماعة الاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة في مالي وما كانت تُسمى ببعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، ولاحقا مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لتشجيع الحوار السياسي تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومع نتائج اجتماع فريق الدعم والمتابعة الذي عقد في باماكو في ١٩ نيسان/أبريل. وأسفرت كل هذه الجهود مجتمعة والعمل التعاوني الذي أُنجز تحت قيادة بليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو - بدعم من جودلاك جوناثان رئيس نيجيريا والممثل السامي للاتحاد الأفريقي والرئيس السابق بيير بويويا والممثل الخاص للأمين العام كويندرز - عن التوقيع على الاتفاق الأولي بشأن الانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة في مالي في ١٨ حزيران/يونيه في واغادوغو. وينص الاتفاق على التزام الدول الموقعة بنهج الحوار والتفاوض بوصفه وسيلة لحل الصراع في المناطق الشمالية من مالي. كما أنه ينص على إجراء الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه، تليها عملية سياسية شاملة للجميع بهدف التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع.

وفي المستقبل، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا توفير دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة وللجهود الجماعية الرامية إلى حشد الدعم الإقليمي لتحقيق الاستقرار في مالي. وسنواصل تقديم دعم مماثل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو فيما يواصل جهوده للمساعدة على تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام خوسيه راموس - هورتا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وذلك بالاستناد إلى الجهود التي بُذلت مؤخرا نحو إدارة غير إقصائية لشؤون الحكم وإجراء الانتخابات الرئاسية.

وفي غينيا، تم التوصل إلى اتفاق في ٣ تموز/يوليه بين الأطراف، ينص على جدول زمني انتخابي توافقي لإجراء الانتخابات التشريعية في أيلول/سبتمبر. وبالتالي، فقد مهد الاتفاق الطريق لإجراء انتخابات تشريعية حرة وشفافة وشاملة للجميع، من شأنها أن تسمح أخيرا بتوجيه جميع طاقات الحكومة والشعب نحو التحول الاجتماعي والاقتصادي والتنمية.

وأغتنم هذه المناسبة لأشكر مجلس الأمن وتشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام، وكذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الشركاء الثنائيين لغينيا، على الدعم الذي قدموه لي ولزملائي، الميسرين الوطنيين، في جهودنا الرامية إلى استئناف الحوار وتشجيع التوصل إلى اتفاق بين الأطراف.

بيد أن التمويل يمثل تحديا رئيسيا أمام تنفيذ الاتفاق في الوقت المناسب. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لحث شركاء غينيا الثنائيين والمتعددي الأطراف على تقديم تبرعات مالية لمساعدة البلد على تغطية التكاليف الإضافية الناجمة عن التأخيرات المتتالية في الجدول الزمني للانتخابات نظرا لعدم وجود توافق في الآراء حول العملية الانتخابية، ولا سيما التأخير الذي حدث مؤخرا نتيجة الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف في ٣ تموز/يوليه. وقد وضع الاتفاق حدا لخلافات دامت شهورا بين الائتلاف الرئاسي والمعارضة وللتوترات السياسية بشأن المسائل المتعلقة بالعملية الانتخابية. وفي سياق المظاهرات التي نظمتها المعارضة، وقعت حوادث عنف خطيرة أسفرت عن عدد من الخسائر البشرية وتدمير للممتلكات وخسائر في الأرواح، مما يهدد التلاحم الاجتماعي والوطني. ونتطلع إلى نتائج التحقيقات التي أمرت بها الحكومة في إطار التزامها بسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب.

وقوبلت النتائج الإيجابية لعملية الحوار في غينيا بارتياح في منطقة نهر مانو التي لا تزال هشة، كما يتضح من التوترات المستمرة على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار ومع غيرها من البلدان المجاورة. ولا تزال هذه التهديدات العابرة للحدود تقوض الاستقرار وجهود التنمية الطويلة الأجل لبلدان اتحاد نهر مانو على الرغم مما تملكه من إمكانات كبيرة للتنمية الاقتصادية والنمو.

وفي محاولة لمساعدة المنطقة على التصدي للتحديات التي تواجه أمنها المشترك، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو، اجتماعا رفيع المستوى في داكار في ٢٩ حزيران/يونيه لإطلاق عملية وضع استراتيجية أمنية لاتحاد نهر مانو، وذلك تلبية لطلب مجلس الأمن. واتفق المجتمعون على أن الاستراتيجية ينبغي أن تهدف إلى التصدي للتهديدات العابرة للحدود التي تواجه السلام والاستقرار في منطقة نهر مانو وينبغي أن تستند إلى نهج شامل يراعي الترابط بين الأمن والتنمية ويرتكز على المبادرات القائمة في المنطقة. وتقرر إنشاء لجنة توجيهية تتألف من المنظمات الثلاث والتي ستقود عملية وضع الاستراتيجية بنهاية عام ٢٠١٣. وخلال الاجتماع، أظهر الوزراء من البلدان الأربعة ومنظماتهم الإقليمية، الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو،

التزاما قويا بتوحيد جهودهم لتعزيز الأمن وقرروا الإمساك بزمام العملية المؤدية إلى اعتماد الاستراتيجية المقترحة.

(تكلم بالفرنسية)

تشكل القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا تهديدا إقليميا آخر لأمن بلدان غرب أفريقيا. وهذه الظاهرة تؤثر سلبا على التجارة البحرية الدولية في المنطقة ويمكن أن تكون لها آثار طويلة الأجل على التنمية الاقتصادية للبلدان الساحلية وغير الساحلية. ومن أجل التصدي لهذا الخطر المتزايد، ساعدت الأمم المتحدة، من خلال مكتبيها في غرب ووسط أفريقيا، المنظمات الإقليمية المعنية على عقد مؤتمر قمة إقليمي بشأن القرصنة، استجابة لطلب مجلس الأمن في قراريه ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢).

وتبلور عزم قادة المنطقة على وضع إطار لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، الذي عقد يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه في ياوندي بالكاميرون.

وقد أقر المؤتمر ثلاث وثائق استراتيجية رئيسية: مدونة سلوك لمنع ومعاقبة أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن والنشاط البحري غير المشروع في وسط وغرب أفريقيا؛ مذكرة تفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن الأمن والسلامة البحريين في سط وغرب أفريقيا، وأخيرا، إعلان سياسي. كما تم الاتفاق على أن تعمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى جانب حكومة الكاميرون، بغية وضع برنامج عمل بشأن الأمن البحري.

إن ثالث أضعف منطقة في غرب أفريقيا، بعد اتحاد نهر مانو وخليج غينيا، هي منطقة الساحل، مثلما أثبتت ذلك الأزمة في مالي. وتتسم المنطقة بعدد كبير من مؤشرات الضعف، بما في ذلك تدهور البيئة، والتصحر، وانعدام الأمن الغذائي، والاتجار بالأسلحة والمخدرات، والإرهاب. ويؤكد ذلك الضعف اشتداد الحاجة لوضع استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل تروم استكمال جهود بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار على طول حزام الساحل – الصحراء وما له من عواقب. وتجلّت تلك الرؤية بوضوح في المناقشات مع المبعوث الخاص للأمين العام في منطقة الساحل، السيد برودي، الذي رافقته في زيارات مشتركة إلى مختلف البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وبطبيعة الحال، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرب ووسط إفريقيا، الذي أطلق بصورة مبكرة للغاية جهودا لتعزيز نهج منسق للأمم المتحدة في منطقة الساحل، وأدى لاحقا بدور هام، إلى جانب كيانات أخرى للأمم المتحدة في إعداد الاستراتيجية المعنية بمنطقة الساحل، بالاضطلاع بنصيبه من المسؤولية عن تنفيذها.

وعلى الرغم من الجهود المحمودة التي بذلتها قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصدي للتحديات التي تشكلها التهديدات العابرة للحدود الوطنية التي يتعرض لها السلام والأمن على نحو ما تجلى في الأزمتين في مالي وغينيا – بيساو، فإن تلك التهديدات ظلت تنتشر في جميع أرجاء غرب أفريقيا. وفي ذلك الصدد، من المؤكد أن إقرار مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا لاستراتيجية لمكافحة الإرهاب وتجديد خطة عملها الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة تطوران مشجعان يجب ترجمتهما الآن إلى إجراء فعال، بدعم من المجتمع الدولي. والهجمات على مجموعة من الأماكن في النيجر في ٢٣ أيار/

مايو، التي شنتها حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، إلى جانب استمرار أنشطة الجماعات الإرهابية مثل ”بوكو حرام“ و”أنصار“، تشدد مرة أخرى على الطابع المعقد للتحديات العابرة للحدود التي تشكلها الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في المنطقة دون الإقليمية. وهذه الجماعات تستغل سهولة اختراق الحدود وعدم كفاية الوسائل المتاحة لدول المنطقة دون الإقليمية وقدراتها.

إن الهجوم الإرهابي الذي شُنّ في ٦ تموز/يوليه على مدرسة في ولاية يوبي في نيجيريا، ونُدِدّ به على نطاق واسع، وأسفر عن مصرع ٤٢ من الأشخاص الأبرياء، بمن فيهم طلبة – في الوقت الذي كانت فيه حالة الطوارىء سارية – يدلّ بوضوح على إصرار الجماعات الإرهابية على نشر الرعب واليأس، وفي الوقت ذاته يؤكد تعقد المشكلة. والتآزر المعلن بين الجماعات الإرهابية العاملة في المنطقة دون الإقليمية يتطلب إجراء على نطاق المنطقة بغية مواجهة هذا التحدي. وهذا الإجراء ينبغي أن يعالج أيضا الأسباب الكامنة لانعدام الاستقرار، وبطبيعة الحال، يراعي الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان.

وخلال زيارتي إلى أبوجا في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه، شددت على استنكار الأمم المتحدة بصورة شديدة للأعمال الإرهابية التي ارتُكبت في نيجيريا، معرباً عن تضامني معها حكومةً وشعباً. وأكّدت للسلطات التزام الأمم المتحدة على نحو حازم بوحدة نيجيريا واستقرارها وسيادتها، معرباً عن إرادتنا لزيادة دعمنا لبناء القدرات في مجالات مكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان، وإدارة الكوارث وحالات الطوارىء الإنسانية. كما شجعتها على مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية في إطار الآليات القائمة لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي.

والتحدي المتمثل في التوترات المتصلة بالانتخابات والأثر السلبي الناجم عن انعدام الحوكمة وعدم تنظيم قوات الأمن في بعض البلدان، لا يزال مصدر قلق في غرب أفريقيا. وفيما يتعلق بالتوترات الانتخابية، فإن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى جانب الأفرقة القطرية المعنية، لا يزال يقدم المساعدة من خلال مساعيه الحميدة الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات في أجواء هادئة، مثلما وقع في غينيا. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالجهود التي يقودها الأسقف باريغا في توغو، بدعم مجموعة الخمسة، الرامية إلى تيسير حوار بين الحكومة التوغولية والمعارضة تمهيدا لانتخابات أعضاء الهيئة التشريعية القادمة المزمع تنظيمها في نهاية الشهر، وهو الموعد الذي أعتقد أنه حُدد فعلا في ٢٥ تموز/يوليه. وعلاوة على ذلك، لا يزال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا يتعاون تعاونا وثيقا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو من خلال دعم جهودهما لوضع أطر إقليمية تروم دعم إصلاحات قطاع الأمن على المستويين الإقليمي والوطني. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا تحرز تقدما كبيرا، بدعم من الأمم المتحدة والمشاركة الشخصية للرئيس ألفا كوناري. وأود أن أؤكد هنا على أن العديد من البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية تعمل أيضا على القيام بإصلاح قطاع الأمن، لا سيما كوت ديفوار وليبريا ومالي وسيراليون.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى العملية الواعدة لبناء الثقة التي تقودها الأمم المتحدة بشان مسألة تعليم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا. وقد أُحرز تقدم كبير في تعليم الحدود بين البلدين، وعملية متابعة اتفاق غرينتري بشأن شبه جزيرة باكاسي ستنتهي قريبا. والواقع أن لجنة متابعة اتفاق غرينتري ستعقد في أيلول/سبتمبر آخر اجتماعاتها على هامش دورة الجمعية العامة هنا في نيويورك، حيث أطلق الأمين العام ورئيسا الكاميرون ونيجيريا العملية في عام ٢٠٠٦.

إن غرب أفريقيا، التي تقف أكثر من أي وقت مضى في مفترق الطرق في سعيها إلى إحلال السلام واستتباب الأمن،

تستحق مزيدا من الاهتمام من لدن الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يشجعني الالتزام التي أبدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بقيادة رئيسها، رئيس كوت ديفوار ألاسان واتارا، ورئيس مفوضية الجماعة، السفير كادري ديزيري ويدراوغو، بتعزيز هيكلهم المعني بالسلام والأمن، مُستفيدين من الدروس المستخلصة من التحديات التي واجهوها في خضم الاستجابة الإقليمية للأزمة في مالي. وسأظل، أنا وزملائي في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ملتزمين بتعزيز الشراكة القيّمة التي أقمناها مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات القارية والإقليمية الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو، بغية تعزيز وتوطيد السلام والاستقرار في غرب أفريقيا. وفي ذلك السياق، سنواصل تشجيع عملية الحوار باعتبارها أفضل سبيل لتسوية النزاعات والخلافات.

كما سنواصل بذل جهودنا لحشد الشراكات الدولية لكي نعالج، من خلال دعمها لأصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين، الأسباب الكامنة لانعدام الاستقرار في المنطقة، والتصدي بصورة منسقة للتهديدات العابرة للحدود الوطنية التي نشأت مؤخرا. ويعرف قادة غرب أفريقيا ومؤسساتهم الإقليمية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن بإمكانهم مواصلة التعويل على استمرار اهتمام ودعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن لديها لجهودهم لتعزيز السلام الدائم والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد جنيت على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.